

مصر تحصل على تمويل لتطوير شبكة السكك الحديدية

حشد الدعم لمشاريع تحسين خدمات النقل وتحديث نظم الإشارات الآمنة للحد من حوادث القطارات

صادق مجلس الوزراء المصري على اتفاقية تمويل تم توقيعها مع البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية لتطوير شبكة السكك الحديدية ورفع معدلات السلامة والأمان وتطوير جودة تحديث نظم الإشارات الآمنة وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية، في خطوة تعكس جهود الحكومة لمعالجة أسباب حوادث القطارات وفواجعها وأثارها.

القاهرة - وافق مجلس الوزراء المصري الأربعاء على اتفاقية تمويل مع البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة 362.9 مليون دولار لتطوير شبكة السكك الحديدية المصرية. وقال مجلس الوزراء في بيان إن الصفقة مع نزار الإفراض لمجموعة البنك الدولي جرى توقيعها في 28 أبريل. ووقعت مصر التي شهدت عدة حوادث سكر حديدية دامية في الأونة الأخيرة مذكرة تفاهم مع سيمزن الألمانية في يناير لبناء خط قطار فائق السرعة بقيمة 23 مليار دولار يربط بين الساحلين الشرقي والشمالي لمصر.

وتقود السلطات المصرية جهودا نحو تحديث شبكة السكة الحديدية في محاولة لإنهاء الحوادث وما ينجم عنها من خسائر بشرية.

362.9

مليون دولار قيمة التمويل الذي ستحصل عليه مصر من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية

وتواجه السكة الحديدية في مصر أزمة متفاقمة ترتبط بزيادة أعداد مستعمليها، الأمر الذي كان دافعا إلى مضاعفة عدد الرحلات اليومية، لكن ذلك قد تنجم عنه خسائر مضاعفة إذا لم توجد منظومة إشارات قادرة على ضبط الحركة على طول امتدادها البالغ نحو تسعة آلاف كيلومتر، وتخدم 23 محافظة ونحو 700 محطة.

وبدأت الحكومة في الاستعانة بالخبرات الأجنبية على نحو محدود لتطوير الإشارات الإلكترونية، وعقدت اتفاقا مع شركة "الستوم" الفرنسية المتخصصة في مجال النقل لكهربة الإشارات والنظام الآلي للتحكم بالتوازي مع تعاقدتها لإقتناء 1300 عربة سكة حديد جديدة من روسيا والمجر، واستطاعت أن تحدد تطورا على مستوى القطارات المميزة أو ما تسمى بـ"قطارات الفقراء". ويرى متابعون أن الحكومة المصرية في طريقها للاستعانة بشركات أجنبية لتنفيذ خطوط ربط السكة الحديدية بين مصر وليبيا، وسوف تكون مسؤولة عن عملية التشغيل والإدارة. وتكرار الأمر بالنسبة إلى تطوير الخطوط الداخلية

وأضحى وجود السكة الحديدية بمحاذاة نهر النيل وفي مناطق سكنية يشكل تهديدا متصاعدا، لكن تحديث السكة الحديدية والوصول إلى قطارات أكثر سرعة وأكثر أمانا في نفس الوقت يتطلبان سنوات طويلة وأموال طائلة، ما يجعل المشكلة مركبة وبجاجة إلى المزيد من الصبر للحصول على نتائج جيدة.

مساع مغربية لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي بحلول 2035

خطة ملكية لتعزيز التنمية والحد من الفقر وخفض التفاوت الاجتماعي

ترجمت لجنة مغربية خطط العاهل المغربي الملك محمد السادس للحد من الفقر وخفض التفاوت الاجتماعي وذلك من خلال مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي بحلول 2035 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في ظل ضغوط الوباء على مختلف شرائح المجتمع.

الرباط - قالت لجنة شكلها العاهل المغربي الملك محمد السادس في تقرير الأربعاء إن المغرب يعزز مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي بحلول 2035 لتعزيز التنمية والحد من الفقر وخفض التفاوت الاجتماعي.

ويبلغ عدد سكان المغرب نحو 37 مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي 111 مليار دولار ونصيب الفرد من الناتج نحو ثلاثة آلاف دولار، وربع سكان البلد الواقع بشمال أفريقيا فقراء أو مهددون بالسطو في برافن الفقر، بحسب البنك الدولي.

شكيب بنموسى

هناك إجماع على الإصلاحات الواسعة المطلوب تنفيذها



وقدمت اللجنة، التي تشكلت في يوليو 2019 لتقديم النصح بخصوص التنمية، توصيات لتحسين الزراعة والسياحة والاستثمار والطاقة المتجددة والتعليم والصحة والخدمات الرقمية والقضاء في المغرب.

وفي وقت سابق أوصت منظمة "أوفكسام" بأن المغرب عليه أن يضع نظامه الضريبي للحد من الفوارق، وأن يجهز نفسه بالوسائل الضرورية لتمويل سياسات عمومية أكثر عدلا وطوحا، ويجب أن يتم الإنعاش الاقتصادي على أساس قاعدة أوسع وضرائب تصاعدية. وقالت المنظمة في تقريرها، إنه في ظل



أسطول متماثل

السكك الحديدية لتطوير القطارات المتماثلة مع تحالف روسي - مجري بقيادة شركة "ترانسماش" الروسية لتوريد 1300 عربة جديدة للركاب بقيمة 1.2 مليار دولار.

وتشمل الصفقة 800 عربة مكيفة، منها 500 عربة للدرجة الثالثة المكيفة، وهي خدمة جديدة يتم تقديمها للركاب لأول مرة في تاريخ السكك الحديدية في مصر، ونحو 180 عربة للدرجة الثانية الفاخرة، و90 عربة درجة أولى فاخرة، و30 عربة مطاعم مكيفة داخل القطارات، إلى جانب 500 عربة درجة ثالثة ذات تهوية ديناميكية.

ودفعت الحاجة الماسة لعمليات الإحلال والتطوير القاهرة للبحث عن أفكار غير نمطية، منها توظيف تلك الصناعة داخل السوق المصرية لحل مشكلتها وتحويل الأزمة إلى فرص استثمارية.

وتشمل الأجنحة أيضا تدشين خطي "مونوريل"، وبدأت شركة "بومبارديه" الكندية في تصنيع قطارات الخطين لربط العاصمة الإدارية الجديدة في شرق القاهرة بمدينة السادس من أكتوبر، وتوريدها خلال الربع الأول من العام المقبل.

وتبلغ قيمة العقد حوالي 4.5 مليار دولار، وبموجبه سيتم توريد 70 قطارا بعدد 4 عربات للقطار الواحد.

وهناك بعض التحديات التي تواجه الخطوة الجديدة، فإذا استهدف المصنع الدول الأفريقية فلا بد من تقديم تسهيلات كبيرة لخوض سياق المنافسة في هذه السوق التي تسيطر عليها الصين بشكل كبير، أما الدول العربية والخليجية فتتجه حاليا لمد شبكات القطارات الكهربائية وهي تكنولوجيا عالية لا تتوفر في مصر. وعقدت القاهرة أكبر صفقة في تاريخ

دولار، وتضم إنشاء وصيانة مشروع الخط السادس الذي تقرب من تنفيذه شركة بكتل الأميركية باستثمارات تصل إلى نحو 5 مليارات دولار.

التركيز على بناء خط قطار فائق السرعة يربط بين الساحلين الشرقي والشمالي لمصر

وتضم حزمة المشروعات القطار الكهربائي الذي يربط القاهرة القديمة بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات تصل إلى نحو 2.13 مليار دولار، وصيانة وتشغيل ترام الإسكندرية التاريخي وتدشين خط مترو باستثمارات تصل إلى نحو 2.1 مليار دولار.

يحتاج البحث عن خطوط جديدة بديلة عن القديمة بما يخفف الضغط عليها ويتيح الاستعانة بهذه الخبرات التي تطالب بان تكون عملية البناء والتشغيل خاضعة لإدارتها.

وتستهدف وزارة النقل ربط كافة أرجاء البلاد بالمشروعات القومية التي تنفذها مصر من خلال تطوير الشبكة، وتدشين سبعة خطوط سكك حديدية جديدة لتوسيع شبكات النقل، وتعزيز سيولتها وترصد لهذه الخطة نحو ستة مليارات دولار.

ومن أهم هذه الخطوط التي تمتد إقليميا مشروع مد سكة حديد القاهرة - أسوان إلى توشكى في جنوب مصر، تمهيدا لمد إلى السودان بتكلفة 1.6 مليار دولار.

وتنفذ مصر خمسة مشروعات في مجال مترو الأنفاق بقيمة 17.4 مليار

مصرف سوريا المركزي يعدل قواعد البيع العقاري لمنع التهرب الضريبي

دمشق - عدل مصرف سوريا المركزي قواعد بيع العقارات والمركبات بالزام المصارف باستلام الطلب المقدم من مشتري العقار أو المركبة وتحويله من حسابه إلى حساب البائع بهدف منع الفساد في الحصول الضرائب المستحقة على بيع العقارات.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا) أنه تبعا للقرار تلتزم المصارف العاملة أيضا بتنفيذ أمر التحويل من خلال نظام "إس.واي.جي.إس" بالنسبة إلى التحويلات التي تتم بين المصارف أو من خلال النظام المصرفي في حال كانت الحسابات المطلوب التحويل في ما بينها ضمن المصرف نفسه.

ويحدد القانون الجديد للبيوع العقارية الضريبة استنادا للقيمة الفعلية الواجبة للعقارات.

وحسب القانون رقم 15 لعام 2021 فإن لجنا "متخصصة وخيرية" هي التي تحدد القيمة الفعلية للعقارات، حسب ما ذكرت حسابات الرئاسة السورية، وقالت إن ذلك سيحقق "عدالة ضريبية غير مسبوق".

وأوضحت أن تلك اللجان تستند في ذلك إلى بيانات وتقييمات رقمية وواقعية ومؤتمنة لا يتدخل فيها العامل البشري، وهو ما يمنع الفساد في تحصيل الضرائب المستحقة على بيع العقارات.

وأضافت الرئاسة السورية أنه سيتم وفق القانون تحديد سعر المتر المربع

مصرف سوريا المركزي يعدل قواعد البيع العقاري لمنع التهرب الضريبي

لمنع التهرب الضريبي

وقالت "أوفكسام" إن عائدات الضرائب، التي تمثل ما يقرب من 85 في المئة من ميزانية الدولة بين سنتي 2000 و2018، تلقي بثقلها ويشكل غير عادل على فئة قليلة من المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل، التي تزيد الإيرادات الضريبية في المغرب منخفض نسبيا مقارنة بالقدرة الضريبية المتوفرة لديه.

وأشارت ذات الدراسة إلى أنه ينبغي بذل الجهود لتوسيع حصيلته الضرائب، وتوسيع دائرة الخاضعين للضريبة، وتحسين الأداء والالتزام الضريبي.



الأمل لا ينقطع



الرئاسة السورية

القانون الجديد يضمن تحقيق الشفافية والدقة في التحصيل الضريبي

وقالت الرئاسة إن تطبيق القانون يحقق "زيادة في الإيرادات الضريبية للجزينة العامة بما يتلاءم مع الأرباح التي تحقق من عمليات البيع العقاري بمختلف أنواعها وأشكالها لتعود بالنفع على علم المواطنين وتعكس إيجابا على الخدمات المقدمة لهم".

ووفقا لحسابات الرئاسة السورية فإن القانون الجديد "يضمن تحقيق مستوى عال من الشفافية والدقة بالتحصيل الضريبي بشكل يميز بين ما هو مطلوب ضريبيا على بيع العقار الباهظ والمنخفض الثمن"، وهو ما يحقق عدالة ضريبية بين مختلف العقارات والكل يدفع الضريبة العادلة وفق قيمة عقاره بما يحفظ حق الأفراد وحقوق الدولة.